CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/14/17
25 January 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الاجتماع الرابع عشر
نيروبي، 10-21 مايو/أيار 2010
البند 4-6 من جدول الأعمال المؤقت[1]

التدابير الحافزة (المادة 11): المعلومات وحالات الممارسات الجيدة من مختلف المناطق بشـــأن تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

1- تتضمن هذه المذكرة نسخة مختصرة لتقرير حلقة العمل الدولية بشأن إزالة التدابير الحافزة الضارة والتخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية. والتي عقدت، عملاً بالفقرة 6 من المقرر 6/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف، في باريس في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2009 بمساعدة مالية من حكومة إسبانيا. واستضافت حلقة العمل هذه شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأُنيط بحلقة العمل مهمة جمع المعلومات وتبادلها وتحليلها، بما في ذلك دراسات الحالة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الخبرات الفعلية والعملية في تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتحديد عدد محدود من حالات الممارسات الجيدة من المناطق المختلفة. وقدمت حلقة العمل في سياق تحليلها للمعلومات المتاحة عدداً من الملاحظات والاستنتاجات المحددة والدروس المستفادة الموحدة. وسيكون التقرير الكامل لحلقة العمل متاحاً للمشاركين في الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية كوثيقة إعلامية.

2- وفيما يتعلق بتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، قدمت حلقة العمل ملاحظات تتعلق بما يلي: (1) الأهمية العامة التي تكتسيها الإعانات الضارة بيئياً من بين الحوافز الضارة؛ (2) التوزيع المتفاوت إقليمياً للإعانات والآثار الناجمة عنها؛ (3) الآثار الناجمة عن الإعانات على أسعار السوق العالمية؛ (4) البعد الدولي لإصلاح نظام الإعانات، مع الإشارة إلى برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية؛ (5) الفرص المتاحة لإصلاح نظام الإعانات الضارة بيئياً في كل من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان

[1] UNEP/CBD/SBSTTA/14/1

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء فيها؛ (6) الحاجة إلى إجراء تقييمات شاملة للإعانات والتي من شأنها معالجة العلاقة المعقدة بين برامج الإعانات والإطار المؤسسي والسياساتي المحيط بها؛ (7) ضرورة تعزيز الشفافية وإظهار الأدلة؛ (8) دور التدخلات السياسية باعتبارها حاجزاً يحول دون إصلاح نظام الإعانات؛ (9) ضرورة النظر في النطاق وفي الآثار الاجتماعية؛ (10) استخدام الإعانات لأغراض بيئية.

3- وخلصت حلقة العمل إلى أن هناك فرصاً وافرة لتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وبإمكان هذه الفرص أن تساهم مساهمة حاسمة في خفض المعدل الراهن لفقدان التنوع البيولوجي. وتتناول الدروس المستفادة الموحدة التي حددتها حلقة العمل ما يلي: (1) الآثار الاجتماعية الناجمة عن إصلاح نظام الإعانات؛ (2) دور الشفافية؛ (3) دور القيادة وإشراك أصحاب المصلحة؛ (4) الحاجة إلى بيانات أوفى وتحليل أشمل؛ (5) الحاجة إلى تحسين سبل الاتصال والتنسيق.

4- وفيما يتعلق بتعزيز التدابير الحافزة الإيجابية، قدمت حلقة العمل ملاحظات تتعلق بما يلي: (1) دور الأدوات الاقتصادية باعتبارها مصدراً للدخل اللازم للتدابير الحافزة الإيجابية؛ (2) دور التقييم الاقتصادي والحسابات الوطنية المكملة في معايرة التدابير الحافزة الإيجابية؛ (3) الحاجة إلى بناء القدرات والتدريب؛ (4) أهمية التوعية الجنسانية؛ (5) تغطية المدفوعات مقابل برامج خدمات النظام الإيكولوجي؛ (6) قصور برامج خدمات النظام الإيكولوجي في تخفيف حدة الفقر؛ (5) قصور برامج التعويض؛ (6) تحقيق التوازن بين أهداف الحفظ والاستخدام المستدام وتطوير سبل العيش في مجال تنفيذ إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية؛ (7) الفرص المتاحة أمام أنشطة دوائر الأعمال والقيود المفروضة عليها.

5- وتناولت الدروس المستفادة الموحدة التي حددتها حلقة العمل التدابير الحافزة المباشرة، بما فيها برامج خدمات النظام الإيكولوجي وإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية. وبالنسبة إلى التدابير الحافزة الإيجابية، فإن الدروس المستفادة الموحدة تتعلق بما يلي: (1) الحاجة إلى استدامة مالية طويلة الأجل؛ (2) ضرورة بناء المؤسسات والثقة؛ (3) العلاقة القائمة بين توفير التدابير الحافزة الإيجابية وإزالة الحوافز الضارة؛ (4) ضرورة فهم خيارات المجتمعات المحلية في الحياة؛ (5) ضمان عدم وجود خسارة في الدخل؛ (6) ضرورة مراعاة الإنصاف والاعتبارات الجنسانية؛ (7) ضرورة مراعاة مخاطر غياب عاملي الإضافية والتسرب، بالإضافة إلى المخاطر المحدثة للحوافز الضارة؛ (8) الحاجة إلى إجراء استعراض منتظم للتدابير الحافزة الإيجابية.

6- وبالنسبة إلى إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، حددت حلقة العمل دروساً مستفادة موحدة تتعلق بما يلي: (1) دور المشاركة المجتمعية باعتبارها التزاماً طويل الأجل؛ (2) أهمية دعم المدخلات؛ (3) الحاجة إلى الحصول على منافع ملموسة تتشكل وتتدرج على نحو مناسب؛ وأهمية الاعتراف بدور المجتمعات المحلية كجهات مديرة للموارد التقليدية.

7- وحددت حلقة العمل عدداً محدداً من حالات الممارسات الجيدة في مناطق مختلفة، واستخدمت معايير تتعلق بما يلي: (1) المساهمة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛ (2) تقديم المثل في الممارسة الإيجابية والابتكار؛ (3) إمكانية تكرارها.

توصية مقترحة

قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يعتمد في اجتماعه العاشر مقرراً على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف

1- *يرحب* بأعمال حلقة العمل الدولية بشأن إزالة الحوافز الضارة والتخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، والتي عُقدت في باريس في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2009؛ *ويعرب عن تقديره* لحكومة إسبانيا على تقديم الدعم المالي لعقد حلقة العمل هذه، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) على استضافة حلقة العمل، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة – الاتحاد العالمي للحفظ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقديم الدعم لصياغة تقارير حالات الممارسات الجيدة؛

2- يحيط علماً بالمعلومات، بما فيها الدروس المستفادة، وبتجميع حالات الممارسات الجيدة من مناطق مختلفة بشأن إزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، التي حددتها حلقة عمل الخبراء الدولية على النحو الوارد في المذكرة المقدمة من الأمين التنفيذي إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية عن هذا الموضوع (UNEP/CBD/SBSTTA/14/17).

3- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي نشر الدروس المستفادة وحالات الممارسات الجيدة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية وغيرها من الوسائل؛

4- *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى، وكذلك المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة إلى مراعاة الدروس المستفادة وتجميع حالات الممارسات الجيدة باعتبارها إرشادات طوعية تفيدها في عملها المتعلق بتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية التي ترمي إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع *التشديد* في الوقت ذاته على أن أي مجموعة من مجموعات حالات الممارسات الجيدة لا تكون، بالضرورة، مجموعة شاملة، وأن غياب حالة محددة عن مثل هذه المجموعة لا يعني أيضاً عدم إمكانية اعتبار مثل هذه الحالة ممارسة جيدة؛

5- *وإذ يدرك* أن الحوافز الضارة مؤذية للتنوع البيولوجي في حين أنها كثيراً ما تكون غير فعالة من حيث التكلفة و/أو غير فعالة بالنسبة للأهداف الاجتماعية، فإنه *يحث* الأطراف والحكومات الأخرى على تحديد الأولويات وتحقيق زيادة كبيرة في ما تبذله من جهود نشطة في تحديد الحوافز الضارة القائمة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، ومراعاة خطر توليد آثار ضارة على التنوع البيولوجي عند رسم تدابير حافزة جديدة؛

6- *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى إلى رسم وتنفيذ تدابير حافزة إيجابية لأغراض حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

7- *وإذ يدرك* أهمية تقدير القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي في تعزيز معايرة التدابير الحافزة الإيجابية، فإنه *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى إلى اتخاذ تدابير ووضع أو تعزيز آليات بغية تقديم شرح كامل عن قيمة التنوع البيولوجي و خدمات النظام الإيكولوجي في اتخاذ القرارات، بما في ذلك ما يتم عن طريق تنقيح

وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لزيادة إشراك مختلف قطاعات الحكومة والقطاع الخاص، وذلك بالاستناد إلى عمل المبادرة المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) والقائمة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهمية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للنمو المستدام والإنصاف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبادرات أخرى ذات صلة؛

8- *يرحب* بعمل المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرته بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة – الاتحاد العالمي للحفظ، بالإضافة إلى منظمات ومبادرات دولية أخرى ذات صلة، في دعم الجهود المبذولة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني لتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، ولتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية لأغراض حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ولتقدير قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي المرتبط به، و*يدعو* هذه المنظمات إلى مواصلة هذا العمل وتكثيفه؛

9- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي مواصلة وزيادة تعميق تعاونه مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة بغية حفز العمل المذكور في الفقرات 1-8 أعلاه ودعمه وتيسيره وضمان تنسيقه بشكل فعال مع برنامج العمل المتعلق بالتدابير الحافزة بالإضافة إلى غيره من برامج العمل المواضيعية وبرامج العمل الشاملة والمدرجة في إطار الاتفاقية؛

10- *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة إلى أن تقدم للأمين التنفيذي تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ العمل المذكور في الفقرات أعلاه والصعوبات التي اعترضته والدروس المستفادة منه؛

11- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي نشر المعلومات المقدمة، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية، وذلك عملاً بالدعوة التي جرى الإعراب عنها في الفقرة السابقة، وكذلك تجميع المعلومات المقدمة وتحليلها وإعداد تقرير مرحلي لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر.

أولا- مقدمة

1- عملاً بالاستعراض المتعمق الذي أجراه مؤتمر الأطراف لبرنامج العمل المتعلق بالتدابير الحافزة، قرر هذا المؤتمر في اجتماعه التاسع أن يولي المزيد من التركيز على تنفيذ برنامج العمل من خلال تعزيز تقاسم المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة والصعوبات التي اعترضته وغيرها من الخبرات العملية المتعلقة بتنفيذه، وطلب إلى الأمين التنفيذي عقد حلقة عمل دولية بشأن إزالة التدابير الحافزة الضارة والتخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، وتضم أخصائيين معينين من قبل الحكومات مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتوازن، بالإضافة إلى خبراء من المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة (الفقرتان 2 و6 من المقرر 6/9). وأُنيطت بحلقة العمل هذه مهمة جمع المعلومات وتبادلها وتحليلها، بما في ذلك دراسات الحالة عن

الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الخبرات الفعلية والعملية في مجال تحديد وإزالة التدابير الحافزة الضارة أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، وتحديد عدد محدود من حالات الممارسات الجيدة من المناطق المختلفة كي تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقني والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر، وكي يستعرضها مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر.

2- وفي الفقرة 7 من المقرر نفسه، طُلب إلى الأمين التنفيذي أن يجمع ويحلل المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تحليلات ودراسات المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن آثار السياسات العامة المتعلقة بالتدابير الحافزة الإيجابية والضارة، وأن ينشر هذه المعلومات من خلال غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية، وأن يتيحها لحلقة العمل المعنية بإزالة التدابير الحافزة الضارة والتخفيف من حدتها.

3- وعملاً بهذه الطلبات، أصدر الأمين التنفيذي الإخطارين 2009-045 المؤرخ 1 أيار/مايو 2009 و2009-070 المؤرخ 30 حزيران/يونيو 2009، اللذين يدعوان الأطراف والمنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة إلى تعيين خبراء ومراقبين في حلقة العمل الدولية.

4- وفي هذين الإخطارين، جرت أيضاً دعوة الأطراف والمنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة إلى تقديم كل المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك التحليلات والدراسات التي من شأنها أن تعود بالنفع على عمل الخبراء. ووردت التقارير في وقت لاحق من كوبا ومصر والمفوضية الأوروبية والهند وكذلك من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة "اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي"، والرابطة الألمانية للطبيعة والبيئة، والمعهد الخاص بالقرارات البيئية التابع للمعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا، زيوريخ.

5- وأُتيح تجميع المعلومات ذات الصلة والمطلوبة في الفقرة 7 من المقرر 6/9 من خلال تخصيص موقع شبكي يمكن الوصول إليه على العنوان التالي: http://www.cbd.int/incentives/workshop.shtml. ويتضمن التجميع التقارير الواردة عملاً بالإخطارين، على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بآثار التدابير الحافزة الإيجابية والضارة. ويوفر الموقع الشبكي أيضاً رابطة بقاعدة البيانات الإلكترونية المتعلقة بالتدابير الحافزة والتي تتيح المعلومات ذات الصلة التي جرى جمعها على مدى السنوات الماضية عن إصلاح التدابير الضارة ورسم التدابير الحافزة الإيجابية وتنفيذها، بما في ذلك التقارير السابقة التي وردت من الأطراف وكذلك من المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بهذه المواضيع.

6- وأُتيح لحلقة عمل الخبراء تحليل بالمعلومات المجمعة ذات الصلة في الوثيقة (UNEP/CBD/WS-Incentives/3/2). وهذه الوثيقة متاحة في شكل إلكتروني على العنوان التالي: https://www.cbd.int/doc/?meeting=WSIM-03 .

7- واختير المشاركون في حلقة العمل من بين أخصائيين معينين من قبل الحكومات مع مراعاة الخبرة التي بحوزتهم والحاجة إلى ضمان التوازن في التوازن الجغرافي، والمراعاة الواجبة للتوازن بين الجنسين. وشارك في الاجتماع أيضاً ممثلو منظمات أصحاب المصلحة والمنظمات والمبادرات الدولية. ومن خلال الإخطار 2009-

089 المؤرخ آب/أغسطس 2009، أحاط الأمين التنفيذي الأطراف وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة بالمجموعة المختارة من الخبراء.

8- وعقدت حلقة العمل في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2009 بمساعدة مالية من حكومة إسبانيا. واستضافتها شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويُتاح تقرير حلقة العمل على شكل وثيقة إعلامية.[2]

ثانياً- جمع المعلومات وتبادلها وتحليلها، بما في ذلك دراسات الحالة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الخبرات الفعلية والعملية في تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

9- قدم وحلل الأخصائيون المعينون من قبل الحكومات وكذلك ممثلو المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة، في إطار هذا البند، معلومات تتعلق بخبراتهم في مجال تحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية.

ألف- تحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها

10- قدمت حلقة العمل في سياق تحليل المعلومات المتاحة عدداً من الملاحظات التي تتلخص فيما يلي:

11- على الرغم من أن الإعانات ذات الآثار الضارة بالتنوع البيولوجي لا تشكل النوع الوحيد من الحوافز الضارة، فإنها تعد مثالاً هاماً على الحوافز الضارة في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وتختلف الإعانات المقدمة والآثار الناجمة عنها، بما في ذلك الآثار الضارة المحتملة في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان. وإنه لمن الأهمية بمكان الاعتراف بالتوزيع المتفاوت إقليمياً للإعانات والآثار الناجمة عنها، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأُشير في هذا الصدد إلى إلى الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية والناجم عن الاتفاقات المتعلقة بالأساطيل الأجنبية، وإلى مشكلة الصيد غير المشروع، ومن شأن هاتين المشكلتين أن تتفاقما بسبب تغير نمط هجرة الأسماك نتيجة لتغير المناخ. وفي النظم الإيكولوجية الأرضية، فإن الاتجاهات الحالية في الزراعة التعاقدية من شأنها أن تؤدي أيضاً إلى تفاقم الآثار المترتبة على نظم الإعانات.

12- ومع أنه من المهم عدم المبالغة أو الإفراط في تبسيط قضية الإعانات الضارة بيئياً، فإنه من الضروري استحضار وجود العديد من الدراسات التي تفيد بأن أسعار السوق العالمية تشهد انخفاضاً بسبب الإعانات، وذلك على حساب المصدرين الزراعيين من دول الجنوب.

13- ومن الضروري مراعاة البعد الدولي في إصلاح نظام الإعانات، واعتبار أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا إذا كان مفيداً لجميع البلدان المعنية. وتكتسي المفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية، في إطار برنامج

[2] قدم الاتحاد العالمي للحفظ، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدعم في صياغة تقارير حالات الممارسات الجيدة. وينوه مع العرفان بكلتا المساهمتين.

عمل الدوحة أهمية في هذا الصدد، وبوجه خاص المفاوضات المتعلقة بالدعم الداخلي في المفاوضات الزراعية، والمفاوضات المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك.

14- وفيما يتعلق بالآثار الضارة بيئياً لبعض الإعانات، فإنه يمكن استخلاص استنتاجات مماثلة في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء فيها. وعلى الرغم من أن النتائج تختلف من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر، وعلى الرغم من وجود موارد طبيعية ونتائج اجتماعية أخرى، فإن هناك عدداً كبيراً من الأمثلة عن الإعانات الضارة بيئياً ليس فقط في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بل أيضاً في العديد من البلدان غير الأعضاء فيها – وبوجه خاص الإعانات المقدمة للأسمدة ومياه الري. وتعد مجالات تحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها مجالات هامة لإنجاز المزيد من العمل، وتعد القائمة المرجعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أداة مفيدة تتضمن معالجة تأثيرات التنوع البيولوجي.

15- وينبغي ألاّ يعالج تقييم الإعانات والآثار الناجمة عنها الآثار الضارة بيئياً فحسب، بل عليه أن يعتمد بدلاً من ذلك نهجاً كلياً ومتعدد المعايير بحيث ينبغي له أن يعالج أيضاً فعالية التكاليف والآثار الاجتماعية الناجمة عن الإعانات. ويمكن أيضاً معالجة السلسلة الكاملة للمسائل المتعلقة بالأسباب ومسبباتها من خلال تحليل الحساسية.

16- ويتم في بعض الأحيان إلغاء الإعانات غير أنه لا يطرأ أي تحسن على نوعية البيئة. ومن ثم فإن إصلاح الإعانات قد لا يكون كافياً والحاجة تدعو إلى إجراء المزيد من التقييمات في هذه الحالات بغية تفكيك العلاقة المعقدة التي تربط بين الإعانات والإطار المؤسسي والسياساتي المحيط بها.

17- وتعد عملية الوصول إلى البيانات ذات الصلة وتوفيرها غير كافية في الكثير من الأحيان، ويشكل تعزيز الشفافية خطوة هامة وشرطاً مسبقاً حاسماً في تحديد الإعانات الضارة بيئياً وإصلاحها. وقد جرى الترحيب بالمبادرات التي اتخذتها البلدان لتعزيز الشفافية. وفي هذا السياق، فمن الضروري الإقرار بأن تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإعانات هي تقديرات محافظة.

18- وعلى سبيل المثال، فإن نتائج الورقة الخضراء المتعلقة بإصلاح السياسة المشتركة لمصائد الأسماك وإن لم يتم بعد إثبات صحتها وتحويلها إلى إجراءات سياسية، فإنه من المفيد الإشارة إلى الأدلة بغية وضع عملية ذات مصداقية من شأنها أن تفضي إلى إصلاح نظام الإعانات. وعلى سبيل المثال، ففيما يتعلق بصادرات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي وقابلية الاستدامة في مناطق التصدير، فإن الورقة الخضراء تلاحظ أن الرصيد الأوروبي هو رصيد مفرط للغاية في صيد الأسماك إلى الحد الذي تدعو فيه الحاجة إلى الاستيراد من أماكن أخرى.

19- وتشكل التدخلات السياسية المخصصة في بعض الأحيان عائقاً هاماً أمام الإصلاح الفعال للإعانات. ويعد إلغاء الإعانات قضية ذات حجم كبير، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية. وكمثال على ذلك، فقد جرت الإشارة إلى ضرورة دعم سبل العيش لمصايد الأسماك الصغيرة والحرفية. ويمكن أن تكون الإعانات مفيدة أيضاً في مجال حماية البيئة إذا ما أحسن تصميمها وتم توجيهها لتحقيق أهداف بيئية.

الاستنتاجات والدروس المستفادة الموحدة

20- على الرغم من أن الدعم المقدم والآثار الناجمة عنه يختلف اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان والقطاعات، وعلى الرغم من وجود موارد طبيعية ونتائج اجتماعية أخرى، فهناك بوجه عام فرص وافرة لتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. ويمكن لهذه الإصلاحات أن تساهم مساهمة حاسمة في خفض المعدل الراهن لفقدان التنوع البيولوجي وإنه لمن الأهمية بمكان متابعة هذا العمل. ومن شأن أدوات التحليل والتوجيه التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تكون مفيدة في هذا الصدد، بما يتضمن معالجة تأثيرات التنوع البيولوجي.

21- وحدد الاجتماع عدداً من الدروس المستفادة الموحدة والمقتضبة بشأن كيفية تنظيم عملية إصلاح نظام الإعانات، بما في ذلك كيفية تذليل العقبات التي تعترض هذا الإصلاح:

1- يمكن أن تؤدي الإعانات إلى إحداث تبعية في القطاعات المدعومة. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى حيث تكون المصلحة. ويتعين أيضاً مراعاة الآثار الاجتماعية التي تنجم عن إصلاح نظام الإعانات، ولا سيما حينما يكون الدعم مرتبطا بإحدى الموارد التي تستخدمها بوجه خاص المجتمعات الأصلية والمحلية والقطاعات المهمشة في المجتمع؛

2- يتعين تحسين مستوى الشفافية فيما يتعلق بمقدار الإعانات والجهات التي تمنح لها، بغية تقييم السبل التي تؤثر بها مخصصات التمويل على فقدان التنوع البيولوجي، وبغية حشد الدعم اللازم لإصلاح نظام الإعانات. ويمكن أن تساعد زيادة الشفافية أيضاً على ضمان فعالية الدعم بالنسبة إلى هدفها المعلن؛

3- يعد وجود قيادة قوية وائتلاف واسع، يقومان على أساس المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة إلى جانب عملية تتميز بالإدارة الجيدة، عاملاً ضرورياً لتنظيم الإصلاح والاستفادة من الظروف المواتية؛

4- تدعو الحاجة إلى وجود بيانات وتحليلات أفضل وأكمل في مجال الإعانات، بما في ذلك إجراء تقييمات أشمل للتفاعلات المعقدة بين مختلف برامج الدعم وغيرها من السياسات. فعلى سبيل المثال، فإنه من الممكن أن يؤدي إصلاح الحوافز الضارة إلى الإفراج عن الأموال اللازمة للحوافز الإيجابية، أو إلى مجرد التخفيف من الحاجة الداعية إلى وجود حافز إيجابي؛

5- يتعين أن يكون هناك مستوى أفضل في مجال الاتصال والتنسيق ما بين واضعي السياسات وصناع القرار، وكذلك بين واضعي السياسات وصناع القرار وأصحاب المصلحة من أجل إبراز الفوائد المحتملة لإصلاح الإعانات، و/أو ضمان تنفيذ متسق للإصلاحات على المستويات الحكومية؛

باء- تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

22- فيما يتعلق بتحليل المعلومات المتاحة، قدمت حلقة العمل عدداً من الملاحظات التي تتلخص في الفقرات التالية.

23- يحتمل أن تُؤدي الأدوات الاقتصادية (الضرائب أو رسوم المستخدم) دوراً هاماً باعتبارها مصدراً للدخل اللازم لتمويل إعداد التدابير الحافزة الإيجابية. غير أن الأدوات الاقتصادية كثيراً ما يجري تثبيتها، حتى عند

تطبيقها في المقام الأول، عند حد منخفض للغاية لتغيير السلوك بشكل فعال (أي أنها تعمل كروادع) أو لتلبية الاحتياجات من الموارد اللازمة لإعداد التدابير الحافزة الإيجابية. وتدعو الحاجة إلى تحسين معايرة الأدوات الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

24- ويمكن أن يؤدي تقييم القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وإكمال الحسابات الوطنية القائمة الرامية إلى عكس انخفاض قيمة رأس المال الطبيعي دوراً هاماً في تحسين مستوى معايرة الأدوات الاقتصادية والتدابير الحافزة الإيجابية اللازمة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ويجري الترحيب بالمبادرة المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والرامية إلى تعزيز التفاهم المشترك وتوسيع نطاق تطبيق هذه الأدوات. وهناك فجوة إعلامية في هذا الصدد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.[3]

25- وإنه من الأهمية بمكان تعزيز القدرات في مجال رسم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية وتوفير التدريب بشأنها. ويجري الترحيب بالجهود المبذولة مؤخراً لتوسيع محتوى المناهج الجامعية المتعلقة بالاقتصاد البيئي، وهو ما قامت به الهند على سبيل المثال، ووضع برامج وشبكات إقليمية.[4]

26- ويتعين مراعاة القضايا الجنسانية مراعاة كاملة عند رسم وتنفيذ التدابير الحافزة الايجابية، وكمثال على ذلك آثار برامج الغابات المجتمعية على المرأة الريفية وساكنات الغابات من خلال إعادة توزيع الموارد الحرجية.

27- وتكون برامج تنفيذ المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي (خطط مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي) أكثر فعالية عندما تسعى، على قدر الإمكان، إلى تغطية جميع خدمات النظام الإيكولوجي التي يوفرها نظام إيكولوجي معين. وأُشير في هذا السياق إلى الشرط الذي نفذته، على سبيل المثال، الهند للتعويض عن كامل القيمة الصافية الحالية للنظام الإيكولوجي للغابات في حالة خسارة الغابات وتدهورها.

28- وفي البلدان النامية، تجري المفاوضات المتعلقة بخطط مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي في العادة مع السلطات (الرسمية منها والتقليدية على حد سواء)، ومن النادر جداً أن تلقى جميع الأصوات آذاناً صاغية. وقد يؤدي هذا الوضع إلى إثارة القضايا امتعلقة بالإنصاف وكذلك إلى تحديد قيمة خطط مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي اللازمة لتحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر. وعلى الرغم من أنه يمكن رسم خطط مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي بطريقة موالية للفقراء، فإنه من الأهمية بمكان الإقرار بأن هذه الخطط لا تشكل أداة للتخفيف من حدة الفقر.

29- وتؤدي ملكية الأراضي دوراً هاماً في رسم خطط مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي. وقد ينشأ عن توزيع سندات رسمية لملكية الأراضي آثار هامة في مجال الإنصاف عند بدء العمل بهذه الخطط.

30- ومع أن التعويضات تعد أداة قيمة لحفظ التنوع البيولوجي، فإن هناك قيوداً هامة يتعين أخذها بعين الاعتبار. فمن الضروري، على سبيل المثال، أن تكون بعض المناطق خارجة تماماً عن مجال أنشطة التعويض، وكمثال على ذلك المناطق المقدسة والبساتين، وكذلك المناطق التي تتميز بدرجة عالية من التوطن.

---

[3] انظر الفقرة 25.

[4] على سبيل المثال، برنامج الاقتصاد البيئي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو برنامج الاقتصاد والبيئة لجنوب شرق آسيا.

31- ويتمثل القيد الهام الآخر الذي قد يعترض التعويضات في التعريف المتعلق بالمكافئ، بالنظر مثلاً إلى التأخر الكبير الذي يحدث قبل أن تستعيد النظم الإيكولوجية عافيتها بشكل كامل – ويعد الحد من تدهور الأراضي الرطبة مثالاً ملموساً على ذلك.

32- وكثيراً ما تنشأ قرارات صعبة عند رسم وتنفيذ الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية في سياق إنشاء مناطق محمية، وبخاصة فيما يتعلق بدور المستوطنات البشرية في المناطق المحمية وقرارات الترحيل المحتملة. وهناك حاجة إلى تحقيق توازن دقيق بين أهداف حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة التخفيف من حدة الفقر وتحقيق أهداف تطوير سبل العيش. وأشير إلى برنامج اليونسكو المتعلق بالإنسان والمحيط الحيوي (MAB) باعتباره نهجاً يوفق بين المناطق المحمية والمستوطنات والأنشطة البشرية في المناطق العازلة.

33- ويمكن أن تؤدي مبادرات دوائر الأعمال (وكمثال على ذلك السلاسل الكبرى المختصة في البيع بالتجزئة والتي تحتاج إلى مواد غذائية تأتي من مصادر مستدامة، وتحددها الشهادات المناسبة) دوراً إيجابياً في توفير الحوافز اللازمة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وبصفة عامة، تبين أمثلة الصناعات الصيدلانية وصناعات مستحضرات التجميل، والتي تعتمد بصورة متزايدة على المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي، أن الفرص متاحة لفهم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي باعتبارها قطاعاً اقتصادياً ناشئاً. ومع ذلك، فإن الحاجة تدعو إلى ضرورة الإحاطة بالقيود المحتملة – فعلى سبيل المثال، قد يحدث تسرب يؤدي إلى حدوث آثار أشد ضرراً، ويكون مصدرها المنتجات التي لا تندرج ضمن المنتجات المعتمدة.

الاستنتاجات والدروس المستفادة الموحدة

34- أحاط المشاركون علماً بعدد من الاستنتاجات الهامة والدروس العامة المستفادة من التحليلات التي أجروها للحالات القائمة والمعلومات ذات الصلة.

35- وفيما يتعلق بتشجيع الحوافز الإيجابية المباشرة، بما فيها المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، لاحظ المشاركون ما يلي:

(أ) أهمية الالتزام الطويل الأجل بتوفير الحوافز الإيجابية. ويشكل تأمين استدامة مالية طويلة الأجل لتوفير الحوافز الإيجابية عنصراً حاسماً، نظراً لما تتطلبة الآثار الإيجابية المترتبة على التنوع البيولوجي من وقت حتى تصبح نافذة المفعول، ونظراً لما تستدعيه هذه الآثار الإيجابية في العادة من توفير مستمر للحوافز الإيجابية؛

(ب) اعتبار هذه الحوافز تعهدات معقدة، وهذا لا يعود بالضرورة إلى أسباب مالية فقط، بما يشمل بناء المؤسسات والثقة. ويتعين مراعاة الولايات والمصالح المختلفة والديناميات التي تحدث لاحقاً في أوساط ممثلي الحكومات وأصحاب المصلحة وفيما بينهم؛

(ج) ضرورة مراعاة العلاقة الهامة بين توفير التدابير الحافزة الإيجابية وإزالة الحوافز الضارة. وسيؤدي إلغاء الحوافز الضارة مسبقاً إلى جعل الحوافز الإيجابية أكثر فعالية، بل يمكن له التقليل من الحاجة إلى توفير حوافز إيجابية؛

(د) ضرورة فهم المزارعين وخيارات الحياة. وفي الحالة التي لا تعكس فيها عملية رسم الحوافز الإيجابية فهماً عميقاً للمجتمعات المحلية والمزارعين وللعلاقة القائمة بين مستخدمي الموارد الطبيعية والموارد نفسها، فإن هذه الحوافز ستواجه خطر عدم القدرة على تحقيق أهدافها وستلحق الضرر بأواصر الثقة الحساسة أصلاً بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الرسمية؛

(ه) ضرورة أن تضمن المدفوعات عدم وجود خسارة في الدخل، نظراً لما قد تحدثه هذه الخسارة من أثر على الثقة المبنية بين الأطراف الفاعلة داخل السيناريو؛

(و) يلزم على نحو أعم مراعاة الإنصاف والاعتبارات الجنسانية مراعاة دقيقة، نظراً إلى أن ارتفاع معدلات الفقر وتفشي اللامساواة على نطاق واسع تشكلان في الكثير من الأحيان جزءاً من الحاجز الذي يعترض سبيل حفظ التنوع البيولوجي في المقام الأول؛

(ز) قدرة الحوافز الإيجابية على توليد المسائل المتعلقة بالإضافية والتسرب، وهو ما يتعين مراعاته أثناء مرحلة التصميم من أجل ضمان أن تكون الحوافز الإيجابية ناجعة وفعالة من حيث التكلفة؛

(ح) قدرة الحوافز الإيجابية على إحداث آثار ضارة عندما لا يتم تصميمها وتنفيذها كما ينبغي. كما يكتسي فهم العلاقة القائمة بين الحوافز الضارة والإيجابية أهمية في هذا السياق؛

(ط) ولهذا السبب، فالحاجة تدعو إلى إجراء مراجعة دورية للتدابير الحافزة الإيجابية. وكما يتعين النظر في شروط الآجال المحددة في حالة الإعانات، فإنه ينبغي استعراض التدابير الحافزة الإيجابية بانتظام لضمان إحداثها للآثار المقصودة بطريقة فعالة التكلفة وضمن فترة زمنية معقولة.

36- وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، لاحظ الفريق ما يلي:

(أ) ضرورة أن تبدأ مشاركة المجتمع المحلي وقت مبكر وأن تكون على شكل التزام طويل الأجل. وهذا من شأنه أن يضمن إمكانية رصد الحوافز الإيجابية في مجال الفعالية واكتساب البرنامج للمصداقية؛

(ب) ضرورة أن تكون المدخلات مستدامة من أجل كسب ثقة السكان المحليين، وبناء المصداقية؛

(ج) ضرورة أن تكون المنافع ملموسة، وتتشكل وتتدرج على نحو مناسب حتى لا يضعف حماس أصحاب المصلحة وحتى تبقى المجتمعات المحلية ملتزمة بهذه المشاريع؛

(د) ضرورة الاعتراف بمسؤولية المجتمعات المحلية كجهات مديرة للموارد التقليدية وممارستها لهذه المسؤولية، نظراً لما تمتلكه هذه المجتمعات من فهم عميق للسبل الكفيلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

ثالثاً- تحديد عدد محدود من حالات الممارسات الجيدة من المناطق المختلفة

37- استخدمت حلقة العمل المعايير التالية لتحديد حالات الممارسات الجيدة كأساس لأعمالها بشأن هذا البند:

(أ) ينبغي أن تقدم الحالة سياسة عامة أو إصلاحاً سياساتياً يساهمان مساهمة كبيرة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(ب) ينبغي أن تقدم الحالة أمثلة عن الممارسات الإيجابية والابتكار، وعن الطرق المبتكرة للتغلب على الحواجز وعلى مقاومة التغيير، و/أو الطرق الكفيلة بتحسين استخدام الموارد؛

(ج) ينبغي أن تقدم الحالة فرصة جيدة بامكانية جيدة تكرارها داخل المنطقة على الأقل، مع احتمال إدخال بعض التعديل أو التحوير عليها؛ وينبغي لها، كحد أدنى، أن توفر مرجعاً مفيداً عند البحث عن الأفكار اللازمة للمبادرات الخاصة.

38- وترد نتيجة أعمال الفرق بإيجاز في المرفق بهذه الوثيقة.

مرفق

تجميع عدد محدود من حالات الممارسات الجيدة من المناطق المختلفة بشـــأن إزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

في ضوء طلب مؤتمر الأطراف بتحديد عدد محدود من حالات الممارسات الجيدة، فإن القائمة التالية لا تشكل بالضرورة قائمة شاملة. وترغب حلقة العمل في أن تؤكد على أن غياب حالة محددة عن التجميع أدناه لا يعني أيضاً عدم إمكانية اعتبار مثل هذه الحالة ممارسة جيدة.

ألف- تحديد الحوافز الضارة وإزالتها

- **النمسا: إلغاء الإعانات في مجال صرف مياه الأراضي الرطبة**- استخدمت النمسا لإقامة وتشغيل الحديقة الوطنية لبحيرة نيوسلدر (Neusiedler See) مجموعة من التدابير الحافزة التي ترمي إلى دعم إدارة المناطق المحمية. وتتضمن هذه التدابير إلغاء الإعانات المقدمة في مجال صرف مياه الأراضي الرطبة التي تستخدم في الأغراض الزراعية. وأثبت استخدام مزيج يتألف من الحوافز الاقتصادية ونشر المعلومات ودفع تعويضات للأفراد عن تقييد استخدام الأراضي نجاحه. وعلى الرغم من تمتع هذه المنطقة بحماية فعالة، فإن المعلومات المتاحة عن المكاسب الحقيقية في مجال التنوع البيولوجي تبقى معلومات محدودة. وقد كان الإصلاح السياساتي عملية مبتكرة لكونه قد جمع بين مجموعة من الأدوات الكفيلة بمعالجة الاستخدامات والمصالح المتنافسة في هذه المنطقة. وأثرت عملية إقامة هذه الحديقة الوطنية على أكثر من 1500 شخص من ملاك الأراضي، وتعين على المفاوضات التي جرت أن تعالج المنافع/الاستخدامات المتنافسة التي ترتبط بالزراعة والصيد وصيد الأسماك وصناعة القصب والسكان

المحليين والسياحة. ونظراً لشيوع هذا الوضع نسبياً في أوروبا، فإن نطاق تكرار هذه الحالة يبدو جيداً. (المصدر: *Hubacek and Bauer (1999)*).

- **غانا: إلغاء إعانات الوقود.** أصبحت غانا وهي تواجه استمرار ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2004 غير قادرة على مواصلة دعم المنتجات البترولية بسبب القيود الضريبية. وشرعت الحكومة في إجراء تقييم للفقر والآثار الاجتماعية (PSIA)) يشمل جميع أصحاب المصلحة. وخلص هذا التقييم إلى استفادة الشرائح الأفضل حالاً في المجتمع في أغلب الأحيان من الإعانات المقدمة للأسعار. وعندما ألغت الحكومات إعانات الوقود في عام 2005 والتي أدت إلى زيادة أسعار الوقود بنسبة 50 في المائة، بادرت إلى إطلاق حملة تشرح ضرورة رفع هذه الأسعار وتعلن عن اتخاذ تدابير للتخفيف من حدتها, و تضمنت تدابير التخفيف إلغاء الرسوم المدرسية وبرنامجاً لتحسين وسائل النقل العام. ومع أنه من المفترض أن تكون المنافع التي تعود على التنوع البيولوجي نتيجة رفع الدعم عن الوقود الأحفوري منافع غير مباشرة، فإن هذه الحالة تشير إلى دروس عامة هامة فيما يتعلق بزيادة القبول الاجتماعي لتدابير الإصلاح. وفي واقع الأمر، فإن الجمهور في عمومه قد تقبل هذه التدابير بالنظر إلى تدابير التعويض المتخذة والشفافية التي عرفتها عملية الإصلاح والحملة الإعلامية العامة التي أجريت. *(المصدر: ESMAP (Energy Sector Management Assistance Programme) (2006), المشار إليه في Bacon and Kojima (2006)).*

- **الهند: إصلاح نظام الدعم المقدم للأسمدة الكيميائية**– قررت الحكومة الهندية في نيسان/أبريل 2009 أن تصلح نظام الدعم المقدم للأسمدة الكيميائية. وقد أصبحت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية قاحلة بسبب الاستخدام المفرط لنوع واحد من الأسمدة، وهو اليوريا، والذي كان أرخص سعراً من الأسمدة الأخرى بسبب ارتفاع مستوى الدعم المقدم له. وتوفر السياسة الجديدة هامش حرية أكبر لمصنعي الأسمدة بحيث يمكنهم مزج المغذيات اللازمة لأنواع مختلفة من التربة وبيعها في صورة منتجات مستقلة، وتعتمد الإعانات المقدمة على المكونات الموجودة في كل مزيج من المغذيات. ويؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض المستويات الإجمالية للمغذيات وزيادة معدل التكيف في تركيبها، وهو ما من شأنه أن يضاعف من الموارد البيولوجية في التربة الزراعية (وكمثال على البكتيريا، وديدان الأرض، والمفصليات الصغيرة وغيرها). ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى كفاءة استخدام المغذيات إلى تعويض الانخفاض الحاصل في الدعم المقدم. وسيحصل جميع المزارعين خلال مرحلة التحول على هذا النوع الجديد من الدعم. وسيولى المزيد من الاهتمام في المستقبل لمسألة تشديد شروط الاستحقاق والتركيز أكثر على المستفيدين المستهدفين، أي المزارعون الصغار والمهمشون. *(المصدر: Dr. Asish Ghosh (personal comm.) and The Telegraph (Calcutta) 07.07.09)*

- **إندونيسيا: إلغاء إعانات مبيدات الآفات** – خفضت إندونيسيا بعد عام 1984 من مستوى الدعم الذي تقدمه للزراعة، بما في ذلك إلغاء إعانات المبيدات، وفرض حظر على استيراد تشكيلة واسعة من مبيدات الآفات في عام 1986، وإلغاء إعانات الأسمدة في عام 1988. وقد أدى الإفراط في استخدام المبيدات إلى القضاء على الأعداء الطبيعيين لحشرة الأرز البنية النطاطة، مما أدى إلى تعرض قطاع الأرز لأضرار بلغت 1,5 مليار دولار أمريكي. وعقب إلغاء الإعانات تقلص استخدام مبيدات الآفات بمقدار النصف، في

حين ارتفع إنتاج الأرز إلى ثلاثة ملايين طن على مدى أربع سنوات. وكان البرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للآفات (IPM) والذي جرى تمويله بشكل جيد عاملاً حاسماً في الحفاظ على إنتاج الأرز وعلى دخل المزارع. وتتمثل إحدى الفوائد الأخرى في ادخار ما مقداره 100 مليون دولار أمريكي نتيجة إلغاء الدعم. وأدى خفض استخدام المدخلات الزراعية إلى نتائج إيجابية في مجال التنوع البيولوجي الزراعي والتنوع البيولوجي بصفة عامة. وتؤكد هذه التجربة أن إلغاء الإعانات هو إجراء ممكن التنفيذ حتى عند وجود معارضة قوية من جانب بعض أصحاب المصلحة. وتزامن إلغاء الإعانات مع تنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة للآفات وإضفاء الطابع اللامركزي على أنشطة البحث والإرشاد في المجال الزراعي وتحويلها من المستوى الوطني إلى مستوى المقاطعات. وقدمت الضغوط المالية المرتبطة بتراجع أسعار النفط بعد عام 1984 المزيد من التبرير لإجراءات التخفيض في الميزانيات الحكومية. (المصدر: *World Bank (2005)*).

- **الدانمرك: إزالة الحوافز الضارة في قطاع الغابات** – بغية زيادة مساحة المناطق الغابية الوطنية، عملت الحكومة على الجمع بين المنح المقدمة في مجال إعادة التحريج وتعويض التحول الطوعي لغابات القطاع الخاص إلى محميات. ومن أجل إزالة الحوافز الضارة التي تؤدي إلى تدهور الغابات، أدخلت الدانمرك تعديلات على إحدى اللوائح التي تعتبر ترك مناطق الغابات الرئيسية ذات الإمكانيات الإنتاجية، بهدف الحصول على إعفاءات، دون إنتاج عملاً غير قانوني. ويرتبط النجاح الذي تحقق بالطابع الطوعي للخطة بالنسبة لملاك الأراضي وبالتعويض الذي يرمي إلى تجنب تغيير أغراض استخدامات الأرض. وينبغي تكرار مثل هذه الحالة في البلدان ذات الملكيات الخاصة الكبيرة في مجال الموارد الغابية والتي يوجد بها التزام وطني بالحفاظ على الغطاء الغابي والعمل على توسيع نطاقه وتتوفر على موارد مالية تخصص للتعويض. *(المصدر: OECD (1999))*

- **الاتحاد الأوروبي: تعزيز الشفافية بشأن تدابير الدعم في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء** – تقضي إحدى اللوائح المالية التي أصدرها مؤخراً الاتحاد الأوروبي ووافق عليها في كانون الأول/ديسمبر 2006 بتقديم "كشف كاف ومحسوب على الواقع" بأسماء المستفيدين من جميع صناديق الاتحاد الأوروبي، وتدعو إلى الشروع في تطبيق مبدأ الشفافية على الإنفاق الزراعي في ميزانية عام 2008. وعلى الرغم من استمرار حالة التفاوت بين الدول الأعضاء في الامتثال للائحة، فإن هذه المبادرة تكتسي أهمية في مجال تعزيز شفافية برامج الدعم، وهي المبدأ الذي تم الاعتراف به كشرط مسبق وهام لنجاح الإصلاحات. وفي حقيقة الأمر، فاللائحة كانت حافزاً لانطلاق مبادرات هامة في مجال الدفاع عن البيئة مثل farmsubsidy.org أو caphealthcheck.eu أو fishsubsidy.org، وهي المبادرات التي تسعى إلى أن ترصد عن كثب مستوى امتثال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتقييم جودة البيانات الصادرة عنها. *(المصدر: TEEB (2009))*.

- **نيوزيلندا: إلغاء الإعانات الزراعية وإعانات مصائد الأسماك** – كانت الزراعة في نيوزيلندا تحظى بدرجة عالية من الحماية عن طريق تقديم الإعانات ودعم الأسعار والمداخيل. وأدى هذا الوضع إلى حدوث تشوهات في السوق وإفراط في الإنتاج وتدهور للأراضي الهامشية. وواجهت الحكومة في عام

1984 أزمة مالية خطيرة فألغت جميع أشكال الإعانات الزراعية (دعم الأسعار والمداخيل، وإعانات الأسمدة والنقل وتنمية الأراضي)، وخفضت قيمة العملة، وحررت أسواق رأس المال. واستغرق التكيف القطاعي بعض الوقت، غير أن الحكومة واصلت دعم القطاع الزراعي من خلال التحول إلى إعادة هيكلة القروض ومدفوعات الرعاية الاجتماعية. وهجر 1 في المائة من المزارعين مجال الزراعة. ويتميز قطاع الزراعة اليوم بأنه أوسع نطاقاً وأكثر فائدة وفعالية وابتكاراً مقارنة بما كان عليه حينما كان مدعوماً أشد الدعم.

وساهمت عملية دعم المزارعين وجماعات المستهلكين إلى حد كبير في نجاح الإصلاحات. وقد كان للإصلاح أثر إيجابي على التنوع البيولوجي، وذلك عن طريق الحد من استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات وخفض مستويات التلوث في الأنهار والحد من زراعة الأراضي الهامشية. فهل بالإمكان تكرار هذه التجربة؟ تدعو الحاجة إلى إجراء تحليل متأن لأسباب النجاح بالنظر إلى أن نيوزيلندا مجتمع صغير ومتجانس نسبياً ومتعلم تعليماً جيداً . وتتضمن بعض العوامل المهمة إشراك جميع أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة من عملية وضع الاصلاح. وألغت نيوزيلندا في عام 1986 كل الإعانات المقدمة إلى صناعة الصيد. وترافق إلغاء الإعانات مع إحداث تغيير كبير في نظام لإدارة مصايد الأسماك، وبدأ العمل بنظام الحصص الفردية القابلة للتحويل (ITQs)). ونتيجة لذلك، تمت بشكل أكثر فعالية إدارة الأرصدة السمكية التي استعادت في بعض الحالات عافيتها التي تضررت من فرط الاستغلال. وتشتمل الدروس المستفادة على ضرورة التشاور ودعم أصحاب المصلحة نظراً لاشتراك صيادي الأسماك في عملية صنع القرار. *(المصدر: OECD (2006), OECD (2007))*.

- **النرويج: الخفض الكبير لإعانات مصايد الأسماك** – خفضت النرويج من الإعانات التي تقدمها لمصائد الأسماك بنسبة 85 في المائة ما بين عامي 1981 و1994 (من 150 مليون دولار أمريكي إلى 30 مليون دولار أمريكي) دون تدمير لهذه الصناعة. وجرى في وقت واحد اعتماد تدابير إدارة أكثر فعالية، مما أدى إلى تحول هذا القطاع في الوقت الحاضر إلى قطاع يقوم على الدعم الذاتي كما أن الأرصدة السمكية قد أظهرت علامات تدل على الانتعاش. وتبين هذه الحالة وقوع تحول تدريجي كان مصحوباً بحدوث تحسن على نظام إدارة بإمكانه تعزيز نجاح الإصلاح. وحدث خفض الإعانات في وقت كانت فيه النرويج تحت وطأة ضغوط مالية نجمت عن هبوط أسعار النفط وضغوط سياسية خارجية هامة ارتبطت بالاتفاقات المتعددة الأطراف، أي اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي لعام 1990 (EES) المتعلق بتخفيض دعم الأسعار المباشرة لمصائد الأسماك. ويسمح التعويض المقدم في شكل فرص عمل اختيارية بتقليص حجم القطاع دون إحداث تأثير سلبي كبير على سبل العيش المحلية. وتشبه هذه الحالة حالة نيوزيلندا (على الرغم من اعتمادها لنهج أكثر تدرجاً)، مما يوحي بأن نطاق التكرار سيكون نطاقاً جيداً عندما تكون فرص التعويض متاحة لأصحاب المصلحة الذين قد يخفقون في تحقيق الربح. *(المصدر: OECD (2006))*.
- **أوغندا : تصحيح حالة البخس في حقوق الملكية المتعلقة بمصائد الأسماك** – شهدت بحيرة جورج على مدار أكثر من ثلاثين عاماً عمليات صيد مفرطة وشديدة، مما أدى إلى تناقص حجم المصيد السمكي وانخفاض مقداره. ويُعزى الإفراط في الصيد، في جانب كبير منه، إلى البخس في تقدير الأسعار

المفروضة على 145 ترخيصاً من تراخيص الصيد التي تصدر كل سنة بالنسبة إلى بحيرة جورج. وانخفضت الأسعار الرسمية بمقدار يتراوح ما بين 7 إلى 10 مرات عن أسعار القطاع غير الرسمي (السوق). واتسع نطاق الصيد غير المشروع، وبلغ عدد قوارب صيد الأسماك في البحيرة ثلاثة أضعاف العدد المسموح به. وأدى انخفاض تكلفة التراخيص إلى قيام تجارة غير مشروعة في هذه التراخيص وإلى غياب الحوافز التي من شأنها وضع حد للصيد غير المشروع الذي يمارسه الصيادون المرخص لهم. وتعرضت القدرات المحدودة في مجال الرصد والإنفاذ بسبب عدم كفاية العائدات المجموعة عن طريق رسوم الترخيص، إلى المزيد من التدهور نتيجة عدم وجود آليات مؤسسية تتيح للمجتمعات المحلية دعم المبادرات المتعلقة بعمليات الإنفاذ. ولتصحيح هذا الوضع، شهدت أسعار تراخيص الصيد في عام 1998 ارتفاعاً كبيراً. وقد ولد ارتفاع الأسعار المتعلقة بتراخيص صيد السمك حوافز للأشخاص الذين يتعين عليهم حماية الموارد السمكية الموجودة في البحيرة من خلال إدارة مستدامة. وقد حدّ الترخيص الساري في مجال صيد الأسماك من عدد الصيادين غير الشرعيين الذين يعملون على البحيرة وولد حوافز للصيادين المرخص لهم قانونياً لوضع حد للصيد غير المشروع (مثل الصيد في غير موسم الصيد أو في الليل). وتشارك المجتمعات المحلية الآن في إدارة مصائد الأسماك من خلال وحدات إدارة الشواطئ التي يتم تمويلها عن طريق اقتطاع 25 في المائة من العائدات المحصل عليها من إصدار تصاريح الصيد أثناء تنقل الأسماك. وارتفعت الإيرادات المحصلة ارتفاعاً كبيراً، مما سمح بزيادة مستوى الرصد والإدارة وإشراك المجتمعات المحلية فيهما. وارتفع حجم المصيد السمكي كذلك. *(المصدر: Kaggwa (2009), based on Kazoora (1998), NEMA (2001), Bahiigwa et al. (2003)).*

باء- تشجيع التدابير الحافزة

- **أستراليا: برنامج عطاءات الأدغال** – أصبحت برامج المدفوعات الطوعية في أستراليا أداة لتحقيق الأهداف البيئية. وتقدم حكومة ولاية فيكتوريا لملاك الأراضي أموالاً من أجل إبرام عقود ترمي إلى اعتماد ممارسات تتعلق بإدارة الغطاء الخضري. ويجري تنظيم مزادات عكسية تهدف إلى التقليل من تكلفة إجراءات الحفظ، كما يجري تقييم العروض التي يقدمها ملاك الأراضي باستخدام أحد مؤشرات التنوع البيولوجي، فتقبل العروض الأكثر فعالية من حيث التكلفة (ذات القيمة الأفضل). ويعزى نجاح هذه الخطة إلى ما يلي: (1) تكتسي الخطة طابعاً طوعياً وتعوض ملاك الأراضي الخواص؛ (2) تتباين العقود فيما بينها وفقاً للسياق البيئي والاقتصادي، وبالتالي فهي تقدم وسيلة حفز أكثر فعالية من غيرها؛ (3) تحافظ المدفوعات الطوعية على استقلال ملاك الأرض، ومن ثم يجري النظر إليها على أنها تدابير عادلة، وهو ما من شأنه أن يقلل من تكاليف الإنفاذ. وعلى هذا النحو تكون مدفوعات الإشراف على التنوع البيولوجي ملائمة في الحالات التي تحتاج فيها إدارة الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي إلى جهود ملاك الأراضي الخواص في مجالي الرصد والإدارة وفي الحالات التي يكون من الصعب/المكلف فيها رصد النتائج. ومن الأمثلة على ذلك إصلاح موئل الأنواع المهددة وإدارته وتطبيق نظم الحرق والرعي المفيدة بيئياً. وقد تسنى بعد اختبار برنامج عطاءات الأدغال وضع برامج مزادات أخرى على المستوى الإقليمي. وأطلقت الحكومة الاتحادية مبادرة "الحفاظ على التنوع

البيولوجي في النقاط الساخنة"، وهي مبادرة تتضمن أحد عناصر مدفوعات الإشراف على التنوع البيولوجي. (المصدر: *Australia (2004)*).

- **بوليفيا: بيع الخدمات البيئية –** يتقاضى 46 مزارعاً في وادي لوس نيجروس أجوراً مقابل حماية 2774 هكتاراً من مستجمعات المياه التي تحتوى على سحب تهدد موئلاً غابياً يضم أحد عشر نوعاً من الطيور المهاجرة. ومولت هذه الخطة جهتان من الجهات المشترية للخدمات وهما دائرة الحكومة الأمريكية المكلفة بالأسماك والحياة البرية (US Fish and Wildlife Service) والتي تعنى بحفظ التنوع البيولوجي، والبلدية التي تمثل الجهات المستخدمة للري عند المصبات والتي تستفيد من استقرار تدفقات المياه في موسم الجفاف. ويتم دفع هذه الأجور بصورة عينية (خلايا نحل، والتدريب على تربية النحل، وأسلاك شائكة). ومن بين النتائج التي لم تكن متوقعة انخفاض معدل التوطن بسبب أشخاص لا يملكون أرضاً. وساعدت العقود الرسمية المزودة بخرائط وترسيم للخطة على التأمين الفعلي لحيازة الأرض وزادت من مستوى القدرات المحلية على مواجهة الغزو. وبوجه عام، فقد انخفض معدل الخطر بشكل كبير بعد تنفيذ برامج خدمات النظام الإيكولوجي إلى جانب ما شهدته بعض الحالات من آثار إيجابية على عملية الحفظ وما شهدته حالات أخرى من تأثيرات ضئيلة. *(المصدر: Asquith et al. (2008)).*

- **بوتسوانا: الإدارة المجتمعية للحياة البرية –** بغية التصدي للصراع القائم بين المجتمعات المحلية وكائنات الحياة البرية، وضعت بوتسوانا سياسة عامة لإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وافق عليها البرلمان في عام 2007. وتُمكّن هذه السياسة العامة المجتمعات المحلية من الحصول، بدعم من الحكومة، على المنافع المتأتية من إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية. ويجري استخدام المجالس المحلية واللجان الاستشارية والتقنية والكغوتلا (Kgotla) (وهو المكان الذي يكون فيه لكل شخص في القرية صوت مسموع) لتطبيق هذه السياسة. وتقود وزارة البيئة والحياة البرية والسياحة عمليات تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والمجتمعية، ويصحبها في ذلك دائرة الحياة البرية والحدائق الوطنية كأمانة لجميع الأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية. وتبرز قرية سانكويو كحالة تجسد الممارسة الجيدة في إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وفيها يجنى المجتمع المحلي قدراً كبيراً من الفوائد المتأتية من المشاريع القائمة على التنوع البيولوجي. وتدير المجتمعات المحلية مقراً لاجتماعاتها (Santawani) ومخيماً (Kaziikini)، وتحصل على عائدات أخرى من رحلات السفاري ونسج السلال وتنظيم جولات في البرية. ونتيجة لذلك، فللمجتمع المحلي الآن رأي مختلف عن الفيلة والحيوانات المفترسة التي ما فتئت تدمر محاصيله وتفترس ماشيته. ويعتمد المجتمع المحلي اليوم على الحياة البرية في توفير سبل العيش المحلية وينظر إلى الحياة البرية على أنها مورد أكثر مما ينظر إليها على أنها عدو له. *(المصدر: Monamati (2009)).*

الكاميرون: برامج تدجين فئران القصب وإعادة تحريج الساحل الأخضر – تهدد تجارة لحوم الأدغال في أفريقيا الوسطى والغربية التنوع البيولوجي الإقليمي، حيث تتسم مستويات الحصاد بعدم الاستدامة وتتعرض الأنواع المهددة/المهددة بالانقراض (الغوريلا الجبلية، والقرود) للقتل من أجل الحصول

على الغذاء. وقد شرعت حكومة الكاميرون في دعم الإنتاج التجاري لفئران القصب بغية توفير بديل للحوم الأدغال. ويجري تدريب المزارعين في مجالات تربية فئران القصب والصحة الحيوانية والتسويق. ويكمن الهدف من وراء ذلك في حماية الحياة البرية، وتوفير مصدر بديل للبروتين في المنطقة التي تعد فيها لحوم الأدغال مصدراً هاماً من مصادر الغذاء والدخل، وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية، وتعزيز العمالة الذاتية عن طريق توفير مصادر بديلة لسبل العيش.

وفي منطقة بحيرة تشاد، يجري الاضطلاع بأنشطة إعادة التحريج بغية رفع مستويات المياه وتشجيع الأنشطة الزراعية الرعوية المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي المتضائل. وقد تقلصت مساحة حوض بحيرة تشاد من 26000 كيلومتر مربع في عام 1963 إلى ما لا يتجاوز 1500 كيلومتر مربع في عام 2001. وتتمثل الأنشطة الرئيسية في تشجيع الإنتاج المحلي لشتلات الأشجار، وتوظيف أفراد المجتمعات المحلية، وتنظيم العمل المتعلق ببرامج التحريج/إعادة التحريج التي يضطلع بتنفيذها الشباب والمنظمات غير الحكومية. وفي الواقع فالحكومة تقوم، عن طريق تمويل إصلاح النظام الإيكولوجي، بدفع مقابل لخدمات النظم الإيكولوجية ولاستعادة التنوع البيولوجي (وكمثال على ذلك الأسماك، والحيوان، والنبات) من أجل تهيئة الظروف المثلى للإنتاج الزراعي الرعوي والاستيطان البشري وضمان الأمن الغذائي. (*المصدر: Mr. Steven Njinyam Ngwa (personal communication)*)

- **كولومبيا : مشروع الغابات لحوض نهر شينشينا (PROCUENCA):** تتضمن هذه الخطة المتعلقة بمدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي مدفوعات إعادة التحريج في أحد مستجمعات المياه الهامة من أجل دعم الإمداد بالمياه وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي وتنحية الكربون. و وضم المشاركون 232 مالكاً من ملاك الأراضي في المناطق الريفية (والتي تغطي مساحة 3427 هكتاراً) وقامت شركة إمدادات المياه التابعة لبلدية مانيزاليس (المختلطة بين القطاعين العام والخاص) بتغطية التكاليف. وتوقف تحصيل هذه المدفوعات على إدخال تحسينات على أساليب تربية مواشي المزارعين وتقديمها بصورة عينية– التزويد بالشتلات والدعم في مجال الزرع والدعم التقني. وكانت النتائج البيئية إيجابية، إذ ازدادت مساحة الغابات الأصلية وانخفض الضغط الذي تتعرض له الغابات الطبيعية، وانحسر التآكل. وقد توسعت هذه الخطة لتشمل مشروعاً لتنحية الكربون ضمن آلية التنمية النظيفة (CDM) وسوف تكون قادرة على إصدار وحدات معتمدة لخفض الانبعاثات (CERs) والاستفادة من العائدات المتأتية من بيعها (والتي سيتم تقاسمها). وتدعم هذه الخطة التجربة التي أثبتت أنه في حالة وجود مستخدم واحد لخدمات مستجمعات المياه (أو عدد قليل من المستخدمين) سيتزايد احتمال تمويل هذا المستخدم لهذه الخدمات. (*المصدر: Colombia (2004) .*)

- **كوستاريكا، برنامج مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي:** يشكل برنامج مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي برنامجاً وطنياً للمدفوعات في مجالات موازنة الكربون وتخزينه والخدمات الهيدرولوجية وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية. وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 1997 و2004، تسنى استثمار ما يقارب من 200 مليون دولار أمريكي في هذا البرنامج لحماية ما يزيد عن 460000 هكتاراً من الغابات والمزارع الحرجية، وتوفير دخل إضافي لأكثر من 8000 شخص من مالكي

الغابات. وفي الماضي، كان يجري تمويل البرنامج بشكل رئيسي عن طريق ضريبة المبيعات المفروضة على الوقود الأحفوري، إلاّ أن الهدف المنشود يكمن في ضرورة قيام جميع المستفيدين من الخدمات البيئية بالدفع مقابل الخدمات التي يتلقونها. وعلى الرغم من بعض النجاح الذي تحقق في فرض تكاليف مالية على مستخدمي المياه في مجال خدمات إدارة مستجمعات مياه المنبع، فإن النجاح كان محدوداً بالنسبة إلى فرض دفع في مجالي التنوع البيولوجي والكربون. وقد ساعد برنامج مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي في إبطاء عملية إزالة الغابات، وأضاف قيمة نقدية إلى الغابات والتنوع البيولوجي، وزاد من مستوى فهم المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للنظم الإيكولوجية الطبيعية. *(المصدر: Pagiola (2008))*

- **كوبا: الضريبة المفروضة على مستخدمي خليج هافانا**– من أجل تعزيز الحفظ في خليج هافانا، فرضت حكومة كوبا ضريبة على المستخدمين (في مجالات السياحة، والترفيه، وأنشطة الميناء). ورُصدت العائدات في صندوق بيئي يعنى بأنشطة التنظيف. وانخفضت عقب فرض هذه الضريبة معدلات تركيز المواد الهيدروكربونية في الخليج نظراً لتدني مستوى الانبعاثات الصادرة عن النفايات الصناعية السائلة بنسبة 50 في المائة. وتتضمن بوادر انتعاش النظام البيئي عودة ظهور الأسماك وأنواع العوالق النباتية التي كان يعتقد أنها قد فقدت. ومكّن مستوى التنسيق العالي بين واضعي السياسة الاقتصادية والبيئية من فرض هذه الضريبة. وقد كانت تجربة فرض ضرائب بيئية تجربة إيجابية للغاية إلى الحد الذي دفع الحكومة إلى تكرار هذه الخطة في ثلاثة خلجان أخرى في كوبا. *(المصدر: Vasquez (2009))*

- **إكوادور: لا مركزية المدفوعات البيئية:** يضم برنامج المدفوعات البيئية خطة (Pimampiro)، وهي خطة لحماية مستجمعات المياه على مستوى البلديات، وبرنامج (PROFAFOR)، وهو برنامج يعنى بتنحية الكربون. وقد كان كلا البرنامجين فعالين في تحقيق أهدافهما البيئية، وأظهرا مستويات عالية من الإضافية وآثاراً منخفضة في مجال التسرب. ويُعزى تحقيق هذا النجاح إلى التركيز على خدمة من الخدمات البيئية المستهدفة وعلى مشروطية صارمة. وقد حسنت الخطتان كلتاهما من مستوى رفاه المشاركين، وكان ذلك من خلال رفع المداخيل بوجه أساسي. ويجري تكرار هذا النموذج في جميع أنحاء إكوادور. *(المصدر: Wunder and Alban (2008))*

- **مصر: تنمية السياحة الإيكولوجية المجتمعية**– حددت الحكومة المصرية الفرص المتاحة لتحسين نوعية السياحة وزيادة مصادر الدخل عن طريق تشجيع مشروعات السياحة التي يديرها البدو في المناطق البرية البكر التي تقع داخل المناطق المحمية. وتهدف السياحة المستدامة في محمية سانت كاترين إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية وتوفير المنافع للمجتمعات المحلية. ويتضمن البرنامج إعادة بناء مساكن البدو داخل إقامات إيكولوجية، وإنشاء مسالك للتنزه في البرية، وتنشيط المهارات الحرفية التقليدية، وإقامة مركز للضيافة، ونشر الخرائط السياحية والكتيبات الإرشادية التي تعنى بالطبيعة، وغيرها. ويقوم البرنامج على مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، ويضطلع بجمع رسوم الدخول إلى المناطق المحمية، ويشجع عن طريق التدريب والدعم التقني على إقامة مشاريع السياحة

الإيكولوجية التي من شأنها توفير الحوافز المحلية للحفاظ على أساس هذه العائدات المتأتية من الحياة البرية. (*المصدر: Egypt (2009)*)

- **فرنسا: المدفوعات مقابل تحسين ممارسات إدارة مستجمعات المياه** – دفعت فيتال، وهي شركة مياه معدنية فرنسية مبالغ مالية لمربيي الماشية في مستجمع المياه الذي يقع فوق طبقات مصادرها من المياه الجوفية، وذلك من أجل اعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة. وتعرضت نوعية المياه للتهديد بفعل زيادة استعمال الأسمدة ومبيدات الآفات في زراعة الذرة الصفراء التي تستخدم في تغذية الماشية التي تشهد معدلات تربيتها زيادة مكثفة. وتدعو الحاجة إلى إدخال تغييرات على الممارسات الزراعية للحد من الجريان السطحي للنترات والحفاظ على نوعية المياه في طبقة المياه الجوفية. وكانت الخطة فعالة في تحقيق هدفها البيئي –الحفاظ على نوعية المياه. وأظهرت العملية عناصر الممارسة الجيدة، بما فيها وضع برنامج بحوث محلي واسع النطاق، وإنشاء مؤسسة وسيطة تقع قاعدتها في المجتمع المحلي الزراعي ويختار موظفوها منه، وإقامة اتصال فعال، وبذل جهود متواصلة لبناء الثقة. وأسفرت إجراءات التفاوض الدقيقة عن تقديم التعويض الذي يضمن لكل من المزارعين والشركة أن تكون أفضل حالاً. وقد نفذت شركات إيفيان وكوكاكولا وأساهي جميعها خططاً مماثلة لضمان نوعية المياه بوصفها مدخلاً حاسما في المنتجات التجارية. (*المصدر: Perrot-Maître, D. (2006)*).

- **الهند: الإدارة المشتركة للغابات والقوانين الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي** – يتيح قانون (حفظ) الغابات لعام 1980 الفرصة لوضع آلية لتمويل إعادة التحريج التعويضي في حالة السماح بتحويل الأراضي الحرجية لغير أغراض الحراجة. وشهدت سياسة الغابات في عام 1988 زيادة ضمان عملية الإدارة المشتركة للغابات (JFM) من خلال تشكيل لجان حماية الغابات (FPC) بمشاركة المجتمع المحلي. ونتيجة لذلك، أدارت المجتمعات المحلية وإدارة الغابات بصورة مباشرة في عام 2000 ما بين 7 إلى 9 مليون هكتار إلى جانب وجود 35000 لجنة مجتمعية. وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل من ولاية إلى أخرى، فإن هذه اللجان تمتلك في جميع الولايات تقريباً كامل الحقوق على معظم المنتجات غير الخشبية للغابات؛ ويخول لها الحصول على حصة من إيرادات المنتجات المعفاة من الاستحقاق الكامل. وعلاوة على ذلك، تحصل هذه اللجان على نسبة تتراوح ما بين 25 إلى 50 في المائة من الإيرادات المتأتية من المبيعات غير الخشبية التي تقوم بها دائرة الغابات. وتبعاً لذلك، فقد لوحظ حدوث تغييرات إيجابية على سبل العيش المحلية؛ وارتفع، على سبيل المثال، تقاسم المنافع من الدخل المتأتي من بيع منتجات الغابات إلى أعضاء هذه اللجان ومن الدخل الذي يعاد استثماره في دائرة الغابات.

كما وضع قانون التنوع البيولوجي لعام 2002 إطاراً للحصول وتقاسم المنافع. وينص هذا القانون على القواعد المتعلقة بالحصول على الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية. واقترحت في إطار هذا القانون ثلاثة صعد للإدارة على مستويي الحكومة المركزية وحكومات الولايات بالإضافة إلى المستوى المحلي. وتعمل اللجان المعنية بإدارة التنوع البيولوجي على المستوى المحلي كهيئات

مستقلة تضم سبعة ممثلين عن المجتمع المحلي المعني. ويمكن لهذه اللجان أن تحدد مقدار الضريبة التي يتعين فرضها على أي من الموارد البيولوجية التي تُستخدم تجارياً. ومن ثم فالأموال المجموعة ستودع في الصندوق المحلي للتنوع البيولوجي، والذي يمكن استخدامه في توفير الحوافز للأفراد أو المجتمعات المحلية التي تضطلع بحفظ التنوع البيولوجي. وتعمل اللجان المعنية بإدارة التنوع البيولوجي مع سجلات التنوع البيولوجي الخاصة بالشعوب، وهي السجلات التي يعدها المجتمع المحلي باللغة المحلية . (المصدر: *Presentation and oral communication of Dr. Asish Ghosh at the workshop on incentive measures*).

- **اليابان: المدفوعات المقدمة لإدارة الغابات والممولة من الضرائب البيئية**– فرضت 29 محافظة في اليابان منذ عام 2003 ضرائب بيئية في مجال الغابات. وهي تمثل ضرائب تقتضي دفع المستفيدين لمبالغ مالية مقابل الحصول على خدمات النظام الإيكولوجي للغابات. ويخصص جزء من العائدات ليتم دفعه إلى مالكي الغابات الذين يصرفونه على أعمال إدارة الغابات التي تعنى بحماية المناطق الحرجة لمستجمعات المياه. وقد بدأت خطط مدفوعات خدمات النظام الإيكولوجي التي يمولها القطاع الخاص تترسخ. ويوفر عدد من صانعي المشروبات خدمات في إدارة الغابات مثل استبعاد السقط من الغابات، ويتعاونون مع الحكومات المحلية في تقديم المساعدة (العينية) في إدارة الغابات الواقعة في أعالي مصادر المصانع من المياه، وذلك بغية الاستفادة من إدارة مستجمعات المياه التي لا تنضب. ويمكن تلخيص أحد الدروس المستفادة في ضرورة تحديد معدلات الضريبة عند مستويات مناسبة من أجل إدرار إيرادات كافية لخطط المدفوعات. (المصدر: *Presentation of Prof. Kiichiro Hayashi at the workshop on incentive measures*)

- **المكسيك: برنامج المدفوعات مقابل الخدمات البيئية الهيدروليجية (PSAH)** – بغية التصدي للمشكلات الناجمة عن ارتفاع معدلات إزالة الغابات وندرة المياه، فإنه يجري دفع مبالغ مالية لأصحاب الغابات من أجل ضمان حماية مستجمعات المياه وتغذية طبقات المياه الجوفية في المناطق التي لا تكون فيها الغابات مجدية من الناحية التجارية. وقد تسنى تمويل هذه الخطة عن طريق زيادة رسوم المياه التي فرضت على المستوى الاتحادي على المستخدمين، وتم تخصيص نسبة مئوية من المدفوعات للخدمات البيئية. واعتُمد نهج ثنائي يدفع بموجبه 18 دولار أمريكي للهكتار الواحد من معظم الغابات و27 دولاراً للهكتار الواحد من غابات السحب (نظراً لقيمتها الهيدروليجية الكبيرة). وعلى الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن الكثير من المدفوعات قد حصلت في المناطق ذات المعدلات المنخفضة في إزالة الغابات وإلى ضرورة تعزيز الاستهداف لإحداث أثر بيئي أكبر وتحسين فعالية تكلفة المدفوعات، فقد شهدت معدلات إزالة الغابات ميلاً نحو الانخفاض وتم إشراك الفقراء في الخطة بنجاح. ويرتبط نجاح الخطة بتقديم التزام سياسي واضح يقوم على إدراك واسع النطاق (في المكسيك، وأمريكا الوسطى واللاتينية) بأن العلاقة بين الغابات والمياه هي علاقة هامة. و منذ ذلك الحين أدخلت الخطة في تطبيقها لنظام التصنيف الرامي إلى تحسين الاستهداف والكفاءة سلسلة من

الأوزان المتعلقة بندرة المياه ومخاطر إزالة الغابات والفقر (*المصدر: Muñoz-Piña et al. (2009)*).

- **نيبال: التجارة البيولوجية للهمالايا** – أنشأت شبكة آسيا للزراعة المستدامة والموارد البيولوجية مؤسسة التجارة البيولوجية للهمالايا لأجل تسويق المنتجات غير الخشبية للغابات، وهي المنتجات التي تنتجها للأسواق الوطنية والدولية مشروعات المجتمعات المحلية في نيبال. وتتخصص المشروعات المجتمعية في المنتجات غير الخشبية للغابات والتي تستخرج من مصادر طبيعية ومستدامة (الزيوت العطرية، والورق المصنوع يدوياً، والنباتات الطبية والعطرية) والتي تمتلك شهادة عضوية أو شهادة صادرة عن مجلس الإشراف على الغابات.وتستهدف الخطة سلاسل التوريد في الشركات المتعددة الجنسيات الملتزمة بالاستدامة والتي لديها الاستعداد لدفع أعلى الأسعار للمواد المستخرجة من مصادر مستدامة (مثل شركات Aveda وS&D Aroma وAltromercato). وقد كان النموذج المتكامل لتنمية المشروعات والمحافظة على الغابات نموذجاً ناجحاً. وتعد المجتمعات المحلية مسؤولة عن حماية ورصد الموارد لتكون فيما بعد قادرة على جنى ثمارها/بيعها. ويجري توفير حوافز إضافية بمستويات أعلى في سلسلة التوريد عن طريق ربط مشروعات المجتمعات المحلية حتى تكون هذه المشروعات أكثر قدرة على المنافسة وعلى تحصيل أعلى العوائد دولياً. (*المصدر: IUCN, Biodiversity Business Times*).

- **الفلبين: الضرائب البيئية**– وضعت الفلبين برنامجاً يطلب من الشركات أن تقلل إلى أدنى حد من حدوث التلوث، ثم يفرض على المستخدمين ضريبة عن الأضرار المتبقية في المستجمع المائي لاجونا دي باي. وتجبر الضريبة محدثي التلوث على دفع تكاليف الأضرار المرتبطة بتصريف المياه المستعملة. ويهدف هذا النظام إلى إلزام المؤسسات التجارية بتحمل تكاليف حماية البيئة وإلى النص صراحة على العلاقة التي تربط بين النشاط البشري ونوعية المياه في هذه البحيرة. وقد فرضت هذه الرسوم عند مستوى من شأنه أن يغطي تكاليف التنفيذ والرصد. وتؤكد الشواهد المروية أن نوعية المياه قد تحسنت. (*المصدر: Presentation of Dr. Antonio C. Manila at the workshop on incentive measures*).

- **أوغندا: خطط الإدارة التعاونية** – تعزز أوغندا استخدام خطط الإدارة التعاونية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وفي الحدائق العامة ومحتجزات الصيد، تذهب نسبة 20 في المائة من تحصيل رسوم الدخول إلى المجتمعات المحلية المجاورة للمناطق المحمية. ومنذ عام 2000، تسنى جمع مبلغ إجمالي قدره 1,7 مليون دولار أمريكي، وصرف منه 896000 دولار على 600000 شخص. وتشهد الإدارة المجتمعية للغابات انتشاراً واسعاً في محميات الغابات. في قطاع مصائد الأسماك، أنشئت وحدات لإدارة الشواطئ وتقتطع نسبة 25 في المائة من العائدات المحصلة من تجارة الأسماك. ويجري تعزيز الأسواق وعمليات التسويق ومعالجة مسائل القيمة المضافة في مجال المنتجات القائمة على النظام الإيكولوجي والمستمدة من الأراضي الرطبة (الحصر والسلال) والتي يجري إنتاجها بطريقة مستدامة. وتذهب العائدات المتولدة إلى أمناء النظام الإيكولوجي، وتوفر

حوافز في مقابل حفظ النظم الإيكولوجية واستخدامها المستدام. ومن ثم فأوغندا تعزز السبل المبتكرة لتمكين المجتمعات المحلية، وهي الجهات الأمينة على الكثير من الأنظمة الإيكولوجية، من الوصول إلى الأسواق الدولية، وتسعى إلى تعزيز الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به الشراكات القائمة بين القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في مجال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. *(المصدر: Mr. Ronald Kaggwa Kiragga (personal communication)*.

ملاحظة: ترد المراجع كاملة في تقرير حلقة العمل (قدمت في شكل وثيقة إعلامية)